

Distr.: General
14 May 2003
Arabic
Original: French

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون



الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة السادسة والأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٣٠

الرئيس: السيد الهنائي (عمان)

المحتويات

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين،
والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء
الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section,
room DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٤٠

البند ١١٤ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

(A/56/3، A/56/12 و Add.1، A/56/128، A/56/333، A/56/335)

١ - السيد موسامباكيم (زامبيا): قال إنه يؤيد البيان الذي أدلى به ممثل موزامبيق باسم البلدان الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي تأييدا كاملا. وإن بلده دأب على استقبال اللاجئين وملتزمسي اللجوء السياسي، الفارين من الاستعمار، والعنصرية، والاحتلال والقمع والصراعات الداخلية. ورغم أن آلاف اللاجئين قد عادوا إلى ديارهم، فلا تزال الصراعات الطويلة الأمد في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية تتسبب في نزوح عدد كبير من السكان الذين يلجأون إلى زامبيا، حيث يعيش أكثر من ٢٧٠.٠٠٠ لاجئ حاليا في مخيمات تشرف عليها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد استقر أكثر من ١٣٠.٠٠٠ لاجئ آخر بين ظهري السكان المحليين في المناطق الحدودية للبلد. ويتسبب عدم تلقيهم أي مساعدة إنسانية في حمل الحكومة على استخدام ما يخصص للسكان المحليين من موارد محدودة أصلا.

٢ - ولاحظ أن عناصر مسلحة ومقاتلين سابقين، وهم أشخاص يشكلون خطرا كبيرا على أمن السكان المحليين واللاجئين، كثيرا ما يندسون في صفوف اللاجئين المدنيين فيتسللون إلى البلد. كما تُهرب أسلحة خفيفة إلى المناطق الحدودية، مما يزيد من خطورة الأوضاع الباعثة على القلق أصلا. وقامت حكومة زامبيا، بالتعاون مع مفوضية الأمم لشؤون اللاجئين، بتجريد المقاتلين السابقين من السلاح ونقلهم إلى مخيم بعيد عن المناطق التي قد تتعرض للهجوم وكذلك عن مخيمات اللاجئين. ويستضيف ذلك المخيم في

الوقت الراهن ٢٧٨ ٢ شخصا يُنظر حاليا في طلبات حصولهم على اللجوء السياسي من قبل اللجنة الوطنية المعنية بالبت في أهلية الحصول على اللجوء السياسي، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

٣ - ومضى قائلا إن زامبيا، بالنظر إلى العبء المالي الذي يثقل كاهلها، تناشد الجهات المانحة تقديم مساعدة مالية ولوجستية إلى مفوضية شؤون اللاجئين بما يمكنها من تنفيذ برامجها الإنمائية في مناطق استقبال اللاجئين، والتخفيف بالتالي من وطأة العبء الذي ينوء به البلد. وينبغي أن تركز هذه البرامج على الصحة، والتعليم، والإمداد بالمياه، والهيكل الأساسية للصرف الصحي والطرق وغيرها من الهياكل لتخفيف ما يترتب على تواجدهم اللاجئين منذ أمد طويل من آثار سلبية على البنيات الأساسية المحدودة في البلد. وأضاف أن زامبيا، التي ما فتئت توفر المساعدة والحماية للاجئين، تطلب إلى الجهات المانحة إعانتها على تعزيز قدراتها المتابعة القيام بدورها كبلد مستضيف للاجئين.

٤ - السيد مونيغاغا (إندونيسيا): قال إن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، التي مكن عملها من إنقاذ حياة الملايين ومنح العديد من الأشخاص فرصة التمتع مرة أخرى بالعيش في كنف السلام والأمن، والتي يتحتم عليها مواجهة أوضاع متزايدة التعقيد في جميع أرجاء العالم، والتدخل لتخفيف من وطأة المعاناة وتشجيع الأخذ بحلول سلمية، إن المفوضية مستعدة، بالتعاون مع هيئات أخرى للإعانة الإنسانية، لتقديم المساعدة والرعاية للملايين اللاجئين الأفغان. وقد قدمت إندونيسيا من جهتها المساعدة للاجئين الأفغان بالتعاون مع الجمعية الباكستانية للهلال الأحمر ولجنة الصليب الأحمر الدولية.

٥ - ولاحظ أن المفوضية مُطالبة، رغم ذلك، بفعل الكثير في مناطق أخرى في العالم. وحتى تستطيع البلدان النامية، التي

ممكن. وأشار بهذا الشأن إلى أن عددا من اللاجئين تمكنوا من العودة إلى ديارهم بفضل الجهود الدؤوب التي يبذلها أشخاص متواجدين في الميدان، ولا سيما الموظفون الحكوميون في محافظة نوسا تينغارا، بهدف التوصل إلى تسوية نهائية لهذه المشكلة.

٩ - وأردف قائلا إن إندونيسيا ستواصل التعاون مع بلدان أخرى بالمشاركة في اجتماعات مثل الاجتماع العام السنوي الخامس للمشاورات الحكومية الدولية بين دول آسيا والمحيط الهادئ بشأن اللاجئين والمشردين والمهاجرين. كما ستستضيف اجتماعا إقليميا في الشهر المقبل لدراسة مشكلة المهاجرين غير الشرعيين وهم ضحايا الاتجار بالبشر بل إن بعضا منهم لقي حتفه. وأعرب عن ثقة إندونيسيا في أنها ستواصل، بالتعاون مع جميع بلدان المنطقة، إلى وضع حد لهذه الممارسات الخطرة.

١٠ - المونسينيور مارتينو (المراقب عن الكرسي الرسولي): لاحظ أن مصير ٢٢ مليون شخص يرتبط ارتباطا مباشرا بعمل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأعرب عن الأسى إزاء المأساة التي يعيشها اللاجئين الأفغان في باكستان وإيران، البالغ عددهم، وفقا لأحدث التقارير الواردة من المفوضية، أكثر من ٣,٥ ملايين لاجئ.

١١ - ومضى قائلا إنه من الضروري، من أجل التخفيف من حدة مشكلة اللاجئين أو حلها على المدى القصير، توفير الأمن والمساعدة الإنسانية لهؤلاء الأشخاص، حتى يمكنهم الحصول على الماء، والرعاية الصحية، والغذاء، والملبس والمأوى. وأعرب عن تأييد وفد الكرسي الرسولي للمفهوم الأساسي الوارد في المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية (A/AC.96/930)، التي تؤكد أن الحماية ليست مفهوما مجردا بل وظيفة دينامية وعملية المنحى.

تستضيف أغلبية اللاجئين، أن تواصل إعانة المفوضية، من المهم أن يقدم لها المجتمع الدولي قدرا كبيرا من المساعدة. وقد مكن التعاون والدعم المقدمان من المجتمع الدولي من قبل إلى إندونيسيا هذا البلد من الوفاء بمسؤولياته الأخلاقية منها والقانونية تجاه العديد من اللاجئين النازحين من جنوب شرق آسيا، ومن استضافتهم مؤقتا.

٦ - واستطرد قائلا إن المفوضية تواصل حاليا، في الوقت الذي تستهل فيه تيمور الشرقية مرحلة جديدة من العملية الانتقالية نحو تحقيق الاستقلال، عملية إعادة الجنود المجردين من السلاح، وموظفي الخدمة المدنية السابقين، وغيرهم من لاجئي تيمور الشرقية، إلى ديارهم، بفضل تحسن أحوالهم بعد تلقي المساعدة اللازمة. وقد حلت إندونيسيا الميليشيات وجردتها من السلاح وستسرع في محاكمة الأشخاص المسؤولين عن قتل أفراد تابعين للمفوضية، والأشخاص المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، ينبغي للمجتمع الدولي تقديم الدعم لإندونيسيا التي تقوم حاليا، رغبة منها في الانتقال من مرحلة الإغاثة إلى مرحلة التنمية، بمنح قروض لمن بقي في تيمور الغربية من اللاجئين.

٧ - ومضى قائلا إن هيئة ظروف مواتية لعودة اللاجئين ليس كافيا؛ بل من الضروري كفالة تنمية مستدامة في تيمور الشرقية. وعلى المجتمع الدولي تقديم الدعم في هذا المضمار أيضا حتى يقطف سكان تيمور الشرقية ثمار التنمية.

٨ - وأضاف أن إندونيسيا تدرس حاليا، مع مكتب المنسق المقيم للأنشطة التنفيذية الإنمائية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، التدابير اللازمة اتخاذها من أجل عودة هيئات الأمم المتحدة إلى محافظة نوسا تينغارا الشرقية. ومن المهم أن يقدم المجتمع الدولي ما يلزم من مساعدة لتمكين لاجئي تيمور الشرقية الذين أعربوا، لدى تسجيلهم، عن الرغبة في العودة إلى وطنهم، من القيام بذلك بأسرع وقت

- ١٢ - وأضاف أن التوصل إلى إدراك أفضل لما ينبغي عمله من أجل حماية اللاجئين سيتمكن من فهم أعمق لما يدفع هؤلاء الأشخاص إلى ترك ديارهم. ويعد صون كرامة اللاجئين والأشخاص المشمولين بحماية المفوضية والدفاع عنها جانباً مهماً من برنامج المفوض السامي. كما أن حماية الحقوق الأساسية للجميع، ومن بينها الحق في الحياة، والزواج، والأسرة، والهجرة، واللجوء السياسي والحرية الدينية، شرط أساسي لتحسين أحوال اللاجئين والمشردين. وتقديم المساعدة على المدى القصير ضروري بالتأكيد غير أنه ليس كافياً؛ إذ ينبغي أيضاً العمل على بناء مجتمعات أكثر عدلاً ونزوعاً إلى السلم، باعتبار أن ندرة تلك المجتمعات هو السبب الرئيسي في نزوح السكان.
- ١٣ - واسترسل قائلاً إن أسرع فئات "الأشخاص النازحين" نمواً في الوقت الراهن هي المشردون الذين يقعون في شراك الحرب والاضطهاد فيهيمنون على وجوههم داخل حدود بلدهم. ورغم أن الأشخاص المشردين يحتاجون لنفس القدر من المساعدة الذي يتلقاه اللاجئين، بل إلى قدر أكبر أحياناً، فلم يعترف المجتمع الدولي إلا مؤخراً بحالتهم المساوية. ولا يتمتع المشردون بنفس القدر من الحماية الذي يستفيد منه اللاجئين، الذين يُمنحون حالماً يعبرون الحدود الحق في التمتع بالحماية بل تُصبح لديهم قيمة سياسية. ولا تنص ولاية المفوضية صراحة على حماية الأشخاص المشردين داخل حدود بلدهم، لكنها تقدم إليهم المساعدة في حدود الإمكان، على غرار غيرها من الجهات المعنية. وأثنى باسم وفد الكرسي الرسولي على هذا الجانب من عمل المفوضية وغيرها من الهيئات وحث على إيلاء المزيد من الاهتمام لما يعانيه هؤلاء الأشخاص الذين من حقهم الحصول على مساعدة إنسانية، حتى وإن كان بلدهم إقليماً ذا سيادة أو لاقت تلك المساعدة معارضة من حكومة بلدهم.
- ١٤ - وأعرب عن رغبة وفد الكرسي الرسولي كذلك في الإشادة بالدول التي اتخذت موقفاً شجاعاً باستقبال اللاجئين. إذ يتجاوز عدد اللاجئين عدد السكان المحليين في بعض الحالات، مما يتسبب في إثارة المشاكل. وينبغي تشجيع المفوضية والدول، نظراً للمشاكل الاقتصادية الناشئة عن تدفق اللاجئين، على تقديم تعويضات مناسبة للسكان المحليين من أجل تشجيع الدول الأخرى على إبداء نفس القدر من الانفتاح.
- ١٥ - السيد كوتو (لجنة الصليب الأحمر الدولية): قال إن مهمة منظّمته تتمثل في توفير الحماية والمساعدة للأشخاص المتأثرين بالصراعات المسلحة. وبالنظر إلى ما تؤدي إليه هذه الصراعات من نزوح أعداد هائلة من السكان المدنيين، تكرر لجنة الصليب الأحمر الدولية جانباً كبيراً من عملياتها لهذه المشكلة. وتقدم اللجنة المساعدة حالياً إلى أكثر من خمسة ملايين شخص مشرد في العالم، بما في ذلك أفغانستان، وهي من المناطق التي استفادت من عمليات اللجنة مؤخراً.
- ١٦ - ولاحظ أنه بصرف النظر عن المشردين، لا ينبغي أن يغيب عن الأذهان ما تواجهه المجتمعات المستضيفة من صعوبات، لا سيما في حالة الصراعات الطويلة الأمد التي تكاد تختفي فيها أوجه الاختلاف بين السكان المقيمين والمشردين.
- ١٧ - وأشار إلى أن القانون الإنساني الدولي يهدف إلى كفالة حماية جميع السكان الذين يقعون ضحية الصراعات المسلحة. إذ تحظر قواعده تشريد السكان المدنيين قسراً وتكفل تقديم المساعدة الإنسانية لهم.
- ١٨ - ومضى قائلاً إنه ينبغي، من أجل توفير الحماية للمشردين، ألا تنسق الهيئات المشتركة في عمليات الطوارئ أنشطتها فحسب، بل أن تقوي أيضاً روابطها مع الأجهزة المشرفة على إعادة التأهيل والتنمية. ومن هذا المنطلق، تسعى

الشأن، عن طريق معالجة الأسباب الجذرية لحالات التوتر، وتشجيع الأخذ بحلول سياسية وتزويد منظمات المساعدة الإنسانية والوكالات الإنمائية بما يلزم من موارد مالية.

٢٣ - وختم كلمته قائلا إن العمل الإنساني ينبغي أن يمكن، خلال الصراعات المسلحة، من الحيلولة دون معاناة السكان غير المشاركين في القتال والتخفيف من وطأة تلك المعاناة، فضلا عن ضمان احترام حياة وكرامة الجميع، كون ذلك تراثا مشتركا لجميع الأمم وجميع الحضارات.

٢٤ - السيد تومسون (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر): قال إن الاجتماع الذي عقده مؤخرا مندوبو مجلس الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر مكن الحركة من الأخذ بنهج أكثر تركيزا من قبل مختلف مكونات الحركة حيال مشكلة اللاجئين والمشردين داخليا. وتستند عمليات الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر إلى معيار وحيد هو ضعف الأشخاص المعنيين، وذلك وفقا للمبدأ الأساسي الذي تلزم به والمتمثل في التجرد، الذي يحظر أي تمييز قائم على الجنسية، أو العرق، أو المعتقد الديني، أو الطبقة الاجتماعية أو الآراء السياسية. وينحصر الهدف من تلك العمليات في تخفيف معاناة الأفراد مع إعطاء الأولوية لأكثر الحالات استعجالا. وينبغي تلبية احتياجات جميع الأشخاص المتأثرين بمشاكل الزواج عن طريق اتباع نهج يشمل جميع المراحل انطلاقا من منع وقوع تلك المشاكل إلى عودة النازحين وإعادة إدماجهم، مع مراعاة احتياجات السكان المحليين وسكان البلدان المستضيفة، فضلا عن غيرهم من السكان مثل المهاجرين، ولا سيما المهاجرين غير الشرعيين.

٢٥ - وأشار إلى أن نزوح السكان من الظواهر الطويلة الأمد التي لا سبيل إلى معالجتها بالاعتماد على حلول قصيرة الأجل فحسب. ولئن كانت العمليات الطارئة ضرورية في

لجنة الصليب الأحمر الدولية إلى الوفاء بمهمتها، التي تتطلب منها أيضا الحفاظ على الاستقلالية والحياد والتجرد.

١٩ - وأضاف أن لجنة الصليب الأحمر الدولية ترتبط، على المستوى الثنائي، بعلاقة تعاون مثمرة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. كما تشارك اللجنة، على الصعيد الثنائي، مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مشاركة نشطة في عملية التنسيق التي استهلها مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية وشبكة كبار المسؤولين المشتركة بين الوكالات المتعلقة بالمشردين داخليا، وذلك لتلبية احتياجات هؤلاء الأشخاص بصورة أفضل.

٢٠ - وأشار إلى أن لجنة الصليب الأحمر الدولية والاتحاد الدولي و ١٧٨ جمعية وطنية، أعربوا جميعا عن تصميمهم، خلال الاجتماع الأخير الذي عقده مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، على تلبية احتياجات السكان المشردين، وفقا لولاية كل واحدة من تلك الهيئات على حدة.

٢١ - وذكر أن مهمة لجنة الصليب الأحمر الدولية تتمثل في الإسراع بسد احتياجات الأشخاص المشردين حديثا، على غرار ما تقوم به لصالح غيرهم من السكان المدنيين المتأثرين بالحروب، بينما تقع على عاتق منظمات أخرى، مثل مؤسسات الأمم المتحدة وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مسؤولية الاستجابة لاحتياجات الفئات السكانية الضعيفة الأخرى مثل الأشخاص المشردين منذ أمد طويل.

٢٢ - ولاحظ أن مسؤولية منع التشرد القسري تتجاوز العاملين في حقل المساعدة الإنسانية وتقع على عاتق كل أطراف الصراعات المسلحة، التي بوسعها، إن هي احترمت القانون الإنساني، المساهمة في الحد إلى درجة كبيرة من نزوح السكان. وبإمكان المجتمع الدولي أيضا أن يقوم بدور بهذا

عام ٢٠٠١ سيشهد مرور خمسين سنة على اعتماد هذا الصك. وبالنظر إلى أن المتطوعين في الصليب الأحمر والهلال الأحمر يعملون على مستوى المجتمعات المحلية، فمن المهم إدماج أنشطة الدعوة في برامجهم التدريبية. بما أنه سيتعين عليهم مكافحة كراهية الأجانب والتمييز (وهما مشكلتان تشكلان أيضا جزءا من ولاية المفوضية)، كما ينبغي زيادة مشاركة المستفيدين حاليا أو مستقبلا في البرمجة والتخطيط. ويساعد الاتحاد الدولي الجمعيات الوطنية حاليا على مواجهة المشاكل الناشئة عن أوجه الضعف التي يعاني منها السكان النازحون حديثا إلى مختلف البلدان.

٢٨ - وختم كلمته قائلا إن الاتحاد الدولي يأمل في أن تدرك الحكومات مسؤوليتها عن إقامة الحوار مع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر وكذلك الفوائد الجمة التي ستجنيها من ذلك الحوار.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.

المرحلة الأولية، فغالبا ما تتبين ضرورة استبدالها بمساعدة أطول أجلا، خصوصا وأن الموارد المالية التي تُحشد لمواجهة حالات الطوارئ لا تستبدل بعد نفاذها بمصادر أخرى للدعم المالي. وتبعاً لذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن ينكب على دراسة الطريقة التي تحشد بها الموارد لمواجهة هذه الحالات على المدى الطويل عن طريق الاعتراف بأنها نتيجة لفشل عمليات التنمية. ومن المؤمل أن يتيح المؤتمر الدولي لتمويل التنمية فرصة للتفكير بشأن هذه المشكلة، بل إن ذلك أصبح ضرورة ملحة بالنظر إلى أن المفوضية ستعمل على تركيز أنشطتها على مهامها الأساسية. ومن المرجح تبعا لذلك أن تفقد الأنشطة الأخرى مكائنها في قائمة الأولويات، وسيكون على المجتمع الدولي النظر في كيفية سد الثغرات الناشئة عن طريق إقامة شراكات أكثر استراتيجية وأفضل تخطيطا وتنسيقا. وألح مجلس المندوبين، في القرار الذي اتخذته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، على ضرورة تنسيق عمله بشكل وثيق مع عمل غيره من الهيئات وعلى إعطاء المزيد من التوضيحات بشأن طرائق التعاون، المرضية حتى الآن، مع المفوضية، فضلا عن تعزيز الحوار والتعاون، لا سيما مع المنظمة الدولية للهجرة.

٢٦ - ومضى قائلا إنه رغم توحي الاتحاد الدولي والجمعيات الوطنية للصليب الأحمر والهلال الأحمر الحذر دائما في المناقشات المتعلقة باللاجئين والمشردين والمهاجرين، إلا أن تفاقم المشاكل التي يعاني منها هؤلاء الأشخاص دفعها إلى إعادة النظر في دورها بحيث لم يقتصر القرار الذي اتخذته مجلس المندوبين على إبراز أهمية العمليات التنفيذية فحسب، بل كذلك وضع برنامج للدعوة يقوم على مواقف موحدة لجميع مكونات الحركة.

٢٧ - وأشار إلى أن مجلس المندوبين سلم بالحق المطلق في اللجوء السياسي، مما دفعه إلى التفكير بشأن دوره فيما يتصل باتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، ولا سيما أن